أزمة المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة (مستوياتها ومعوقاتها)

دراسة تطبيقية على عينة من النساء العاملات في قطاع غزة

عمران علي عليان(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف أزمة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة: مستوياتها ومعوقاتها؛ من أجل ذلك قام الباحث بتصميم استبانتين لجمع بياناته الميدانية، واحدة خاصة بمستويات المشاركة السياسية، والأخرى متعلقة بمعوقاتها، وبعد التأكد من صدق الأدوات وثباتها، قام بتطبيقهما على عينة الدراسة المكونة من (200) امرأة عاملة في محافظة غزة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة متدنية نسبياً؛ حيث بلغ المتوسط العام لمستويات المشاركة السياسية لها (49,1%)، في حين بلغت نسبة **المهتمات بالعمل السياسي** (63,8%)، يليهن **المتطرفات سياسياً** بنسبة (53,7%)، أما **ممارسات النشاط السياسي** فكانت نسبتهن (44,9%)، وحصلت **الهامشيات سياسياً** على نسبة (34%). كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، متوسط الدخل الشهري)، في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لصالح النساء اللواتي يسكن في المدينة على مستوى المهتمات في العمل السياسي، وفروق ذات دلالة إحصائية لصالح النساء اللواتي يسكن في المخيمات والقرى على مستوى الهامشيات في العمل السياسي. أما على مستوى المعوقات فكانت نسبة المعوقات الذاتية (69,1%)، يليها الدينية بنسبة (64,3%)، ثم السياسية بنسبة (61,9%)، والمعوقات الاجتماعية الثقافية بنسبة (58,8%)، والاقتصادية بنسبة (49,2%)، أما القانونية فكانت نسبتها (39,8%).

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين. emran-elian@hotmail.com

المصطلحات الأساسية: الأزمة، المشاركة السياسية للمرأة، المرأة العاملة، المستويات، المعوقات.

المقدمة:

كثُر في الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وكثرت العناوين والمسميات التي تهتم بشؤونها؛ فالأحزاب السياسية لم تُهمل ذكر المرأة ولم تُعف نفسها من مهمة الدفاع عنها، ولكن اللافت للنظر أن أغلب ذلك كان يتم من باب سد الذرائع وإسقاط الفرض، أو من باب التزويقات الكلامية لأجل تجميل الصورة في أعيُن الآخرين، أو في أحسن الأحوال مماشاة للتيار الهائج الذي جاء ملوحاً بضرورة التغيير وحتمية التجديد ولإلزامية ركوب الموجة الجديدة؛ فمشاركة المرأة السياسية عنصر مهم في بناء الأوطان، وفي تطوير آليات الحكم الصالح كمفهوم بات قيد التداول في المحافل الدولية، وفي بلدان العالم المتقدمة.

وتعتبر المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوباً حضارياً للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي، الذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه. ومن ثم أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي؛ بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال، وإنما يشمل مشاركة النساء والرجال على حد سواء، وإن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع – بما فيها النساء – يساعد – في كل الأحوال – على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي؛ مما يعطيها قوة تمثيلية نابعة مستندة إلى الخيار الديمقراطي، لذا فإن من أولى مقدمات مشاركة المرأة الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها وبالمساواة التامة أمام القانون من دون أي تمييز (هاني عودة، 2012: 24).

إن قضية تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت منقوصة بشكل ملحوظ ولم تحظ باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية الحكومية أو المعارضة بشكل عام في العالم؛ وذلك بسبب الواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة الدونية للمرأة.

وتكمن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة للعملية السياسية، بإتاحتها المجال أمام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط، والبرامج، والسياسات، والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها؛ مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط، وإنما على المجتمع بشكل عام. إن شكل

المشاركة وقيمتها وأثرها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل الآليات الديمقراطية وطبيعتها السائدة في المجتمع؛ مما يؤدي إلى عدم تمركز القوة بيد فئة دون الأخرى، بل سيتيح ذلك توزيع مصادر القوة داخل المجتمع. كما أصبح مفهوم المشاركة السياسية مفهوماً محورياً في الاستراتيجية الجديدة للتنمية، ويحظى بقبول واسع وأفضلية كبرى لدى مخططي الدولة وصانعي القرار السياسي (سامية صالح، 1989: 6).

كما تُعد المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطياً من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية، التي تقوم على الاحتكار؛ احتكار السلطة وامتيازاتها المفسدة، واستخدامها بما يحفظ مصالح ثنائية تفاعلية، ولاسيما أن المشاركة السياسية ليست تصرفاً فردياً عفوياً، بل هي علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة، بين المواطن السياسي من ناحية، والنسق السياسي من ناحية أخرى، وإذا لم يحصل التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين يصعب الحديث عن المشاركة السياسية (رياض العيلة، 2007: 310).

يقول عالم الاجتماع الشهير "جان جاك روسو": إن السياسة لها الدور الأساسي في إيجاد أفضل السبل لتمكين الفرد من الاستمتاع بأكبر قدر من الحرية والاستقلال، في المجتمع مع الحفاظ على النظام، ويقول "أرسطو": إن السياسة هي العلم الذي يُعرفنا أفضل حكومة، والأفضل نسبياً للدولة في ظروف قائمة معينة (هشام محمد علي، 2008: 1).

وعليه، إن المشاركة السياسية الإيجابية والفعالة تعني لدى الفرد معاني الكرامة والانتماء والاقتداء وترتقي بوعيه السياسي وتنبه كلاً من الحاكم والمحكوم على واجباته ومسؤولياته، وبفضلها يصبح الحكم أكثر تجاوباً وانفتاحاً وأكثر عدالة (جاسم الصغير، 2009: 1).

ويتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي – فكرياً ومادياً واجتماعياً – الذي يسود المجتمع، وعلى مستوى التعليم، والمهنة، والجنس، والسن، ومحل الإقامة، والديانة، والشخصية، والمحيط الثقافي .... إلخ؛ ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة السياسية، كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة

السياسية تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية؛ حيث أكدت بعض الدراسات أنه، كلما ارتفع مستوى التعليم ازدادت المشاركة السياسية، والمشاركون من الرجال أكثر من النساء، وأن سكان المدن أكثر من سكان القرى والأرياف، ومشاركة أعضاء الأحزاب والجمعيات أكثر من غير الأعضاء (إبراهيم أبراش، 2005: 76، السيد عليوة ومنى محمود، 2000: 26، علي سعد، 1981: 194).

وانطلاقاً من أن المشاركة السياسية بصفة عامة، هي تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن مستويات مشاركة المواطنين تختلف من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر داخل البلد الواحد؛ وذلك ارتباطاً بمدى توافر الظروف التي تتيح المشاركة السياسية أو تقيدها، إضافةً إلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام، لذلك يطرح كل من (السيد عليوة ومنى محمود، 2000: 22–23) أن هناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية، هي التي أخذ بها في هذه الدراسة لقياس مستوى هذه المشاركة، ومعرفة أكثرها شيوعاً لدى المرأة الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وهذه المستويات هي: **مُمَارِسات النشاط السياسي، المهتمات بالنشاط السياسي، الهامشيات في العمل السياسي، المتطرفات سياسياً.**

واستناداً إلى تباين الظروف المادية للمجتمعات الإنسانية، واختلاف المنطلقات الفكرية للمنظرين السياسيين والاجتماعيين تتعدد الرؤى والاتجاهات النظرية في تناولها للمشاركة السياسية تحليلاً وتفسيراً؛ فمنها من يرى أنها تؤدي إلى تعزيز شرعية النظام السياسي القائم، وأخرى ترى أنها تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، كما تؤدي إلى إحباطات، من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات، ومن ثم من شرعية الذين يصنعونها، كما أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفاً تعكس الرضا أو النزاع، وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة (إبراهيم أبراش، 2005: 179)، أما البنائية الوظيفية فترى أن المشاركة السياسية تشكل قاسماً مشتركاً بين كل المواطنين وجماعات المصلحة؛ حيث يلجأ لها الطرفان تدعيماً للنظام السياسي. وتتبدى المشاركة السياسية على المستوى الفلسطيني في توق الشعب الفلسطيني بكل طبقاته وفئاته وشرائحه الاجتماعية إلى وجود نظام سياسي برلماني تعددي ديمقراطي قادر على تعبئة الشعب وتنظيمه في معركته الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي لنيل حريته واستقلاله، ومن ثم هناك

قاسم مشترك بين كل أبناء الشعب الفلسطيني في المشاركة السياسية: نسائه ورجاله، شيوخه وشبابه.

أما منظرو نظرية الصراع، فيتعاملون مع المشاركة السياسية على اعتبار أنها تلك العملية التي لا تهم إلا هؤلاء الذين يستفيدون من الأفراد المشاركين سياسياً، لذلك فإنهم يرون أن السياسة – التي يشارك من خلالها هؤلاء الأفراد – ليست استجابة عادلة وصادقة لكل المواطنين والجماعات، في حين يأخذ أصحاب الاتجاه الطبقي على المشاركة السياسية كعملية، ميلها نحو الأشكال التقليدية، وهي أشكال غير مؤثرة على البناء الكلي للمجتمع؛ إذ إنها تكون في خدمة الطبقة الحاكمة، كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه – الطبقي – أن ثمة أشكالاً أخرى غير تقليدية للمشاركة مثل: المظاهرات، والمعارضات، والإضرابات، والاعتصامات، والاحتجاجات، وغيرها من الأشكال العنفية، وهي أشكال مهمة وضرورية بحكم قدرتها على التغيير (أحمد فؤاد، 1995: 27)، وهذه الأشكال تتبدى عملياً في الواقع الفلسطيني وبشكل يومي، ولاسيما أن الاحتلال الإسرائيلي يتميز بعنفه القمعي، واللإنساني ضد الشعب الفلسطيني؛ مما يستوجب رد فعل قوياً وعنيفاً من قبل الشعب، ومن ثم تتجسد المشاركة السياسية الفلسطينية بأشكالها التقليدية وغير التقليدية، وتزاوج بينهما بشكل جدلي لما فيه مصلحة الشعب الساعي لنيل حريته واستقلاله الوطني.

وتمثل المشاركة السياسية من قبل الشعب الفلسطيني بكل فئاته ضرورة وطنية؛ لما تسهم به في عملية التحرر والبناء الوطني، وتأتي هذه الدراسة لتتعرف أزمة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة بشكل خاص، متمثلة بمستوى المشاركة، وأهم المعوقات التي تواجهها، والخروج بتوصيات تسهم في تفعيل مشاركتها السياسية وتنميتها، ولا سيما أن المرأة تقدم وضعاً فريداً وشديد الخصوصية في مجتمعاتنا العربية (فلسطين جزء لا يتجزأ منه) لما تواجهه من قوى الكبح والتعطيل الاجتماعي لطاقتها الخلاقة في محاولة تأكيد ذاتها، كإنسان على قدم المساواة مع الرجل الذي تسيطر ثقافته على المجتمع، وتهيمن عليه، دون أن تسمح لثقافة أخرى أن تناقشها إلا فيما ندر، خاصة ثقافة المرأة التي تخضع مشاركتها السياسية للظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ومن ثم لا يمكن أن يتغير وضع المرأة إلا بتغير تلك الظروف، ولاسيما أن عملية تحرر المرأة، هي عملية تغيير للعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن

تحرير المرأة الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من عملية تحرر الرجل والمجتمع بكامله من نير الاحتلال الإسرائيلي.

وتتبدى مشاركة المرأة في العمل السياسي كضرورة وطنية باعتبارها تمثل نصف المجتمع، وتشارك الرجل مهمات الحياة، ومن ثم تعد مشاركتها السياسية أحد أهم مظاهر الديمقراطية، وتتوج الجهد الذي قامت به المرأة طوال سنوات الكفاح من أجل الحصول على حقها في المساواة مع الرجل، وذلك ما أكدته دراسة المركز المصري لحقوق المرأة (1996)، ولاسيما أن المشاركة السياسية للمرأة العربية مازالت هامشية وضعيفة وفقاً لدراسة كل من موسى شتيوي وأمل داغستاني (1997)، وذلك رغماً عن أن تعبئة قوى المرأة العاملة ومساهمتها الفاعلة في مختلف جوانب التنمية من شأنها أن تساعد في دفع عملية التقدم في الدول النامية التي تواجه العديد من الصعوبات والمشكلات، وذلك وفقاً لدراسة عبد المنعم المشاط (2003)، التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة في مصر بين (1981–2002)، مؤكدة أن دور المرأة وما تقوم به يتأثر بنوعية المجتمع الذي تعيش فيه، وتاريخه النضالي، والحضارة التي عاش فيها، والتاريخ الذي مر به، والثقافات والمعتقدات التي أثرت به، والمفاهيم التي تسود عقلية الشعب الذي تنتمي إليه المرأة؛ حيث تعاني المرأة رواسب الموروث الاجتماعي والثقافي المتخلف الذي يحول دون مشاركتها السياسية الفاعلة، خاصة إذا ما كانت هذه المشاركة لا تطور من قضية تحرير المرأة وتعزيز دورها على مستوى صنع القرار ورسم السياسات. وتستغل من قبل الرجل، وذلك في ظروف مغايرة نسبياً لظروف المجتمعات العربية، لكنها تتشابه معها في كونها تنتمي إلى العالم الثالث، وذلك وفقاً لدراسة (تشيزنجا) على نساء ناميبيا (Chisanga, 2003).

وتشير دراسة "ناصر نصار" (2004)، إلى انخفاض الوعي السياسي للمرأة نتيجة انتشار الأمية في الوطن العربي، وضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية، وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، إلى جانب غياب وضعف دور الطبقات الوسطى، والتنظيمات والأحزاب السياسية كمؤسسات وسيطة في العمل السياسي، إلا أن دراسة "بندر العيسى" (2008) حول المرأة السعودية أكدت أن هناك مشاركة سياسية للمرأة السعودية بدرجة متوسطة، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وأن هناك معوقات تحول دون مشاركتها بفعالية، من نوع: الأهل، الزوج، الموروثات الثقافية والاجتماعية، التصورات الدينية الخاطئة عند الناس وتأويلاتهم

للنصوص الدينية بما يخدم استبعاد المرأة وتهميشها؛ أما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية قبل تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، فقد كانت غير مستقرة، وراوحت بين المد والجزر، كما كانت محصورة بنظرة المجتمع التي تحمل إرثاً من العادات والتقاليد والتراكمات الفكرية الذكورية التي تحدد دور المرأة في الإنجاب وتربية الأطفال والاهتمام بشؤون البيت، وتتجاهل أي مشاركات أخرى في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، إلا أنه رغماً عن ذلك، فقد خاضت العديد من النساء الفلسطينيات تجربتي الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، وأصبح هناك نائبات في المجلس التشريعي، ووزيرات في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وحصلت بعض النساء على أماكن مرموقة في النقابات، والاتحادات، ومؤسسات المجتمع المدني، ومع ذلك مازالت هذه المشاركة – في مجملها – غير متجذرة في ثقافة المجتمع والنظام السياسي، كما أن تأثيرها ما زال محدوداً (هداية شمعون، 2006: 14).

وقد مثلت انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 المناسبة العظمى لتثبت المرأة الفلسطينية جدارتها من خلال مشاركتها الفاعلة في كل أعمال الانتفاضة؛ الأمر الذي انعكس على حجم وعمق مشاركتها السياسية التي ازدادت بشكل ملحوظ ومنظم، كما أشارت دراسة "شكري صابر" (2002) التي أنجزها لصالح مركز شؤون المرأة بغزة، إلا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مشاركة المرأة الفلسطينية لصالح اللواتي يعملن في المجال السياسي، وذلك وفقاً لدراسة "نجوى أبو زعنونة" (1999)، في حين أشارت دراسة "إصلاح جاد" (2002)، إلى أن الانتفاضة قد أسهمت في رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وانتمائها للأحزاب السياسية، لكن تأثيرها مازال ضعيفاً في المؤسسات السياسية؛ إذ مازالت مشاركتها في العمل السياسي الرسمي وغير الرسمي متدنية، خاصة على مستوى صنع القرار، وذلك على الرغم من استعداد النساء الفلسطينيات العالي للمشاركة السياسية إذا ما أُتيحت لهن الفرص المناسبة؛ بينما أكدت دراسة "صوت المجتمع" (2005) أن العادات والتقاليد والقدرات الشخصية للمرأة أهم أسباب انخفاض مشاركة المرأة الفلسطينية في المجالس البلدية والمحلية، إضافة إلى ضعف دور التنظيمات النسائية، وصعوبة الوضع الاقتصادي والسياسي، وسوء التنشئة السياسية، واتفقت نتائج دراسة "هالة مناع" (2006) مع الدراسة السابقة في أن مشاركة النساء في المجالس المحلية، وخصوصاً في قطاع غزة، أشبه

بالحديث عن اللامشاركة، وأن نسبة وجود النساء في الهيئات المحلية قريبة إلى اللاوجود، نتيجة لتهميش دور النساء على مستوى صنع القرار ورسم السياسات، وربما يعود ذلك إلى معاناة المرأة الفلسطينية من الوضع الاقتصادي والسياسي، ورجعية المجتمع، ووجود الاحتلال، وفقاً لدراسة "شوراتس" (Schwartz: 2005)، أما دراسة "هداية شمعون" (2006) التي أكدت أن النساء الفلسطينيات قد شاركن في جميع مجالات العمل السياسي، من تنظيم المسيرات، والمظاهرات، والتصدي للاحتلال، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية بنسبة (42%) مقابل (58%) للرجال، فإن المرأة الفلسطينية قد غابت عن مواقع صنع القرار، ومن ثم مازال دورها على هذا الصعيد هامشياً، وينحصر – بشكل رئيس – داخل الأسرة، وذلك ما أكدته أيضاً دراسة "رياض العيلة" (2007)، حول واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية؛ حيث أكدت أن استقلال المرأة السياسي سيسهم في تحررها من القيود الاجتماعية الموروثة، وأن دورها لن يكون فاعلاً دون أن تقوم بتعزيز دورها ومكانتها في الحياة السياسية، والمشاركة بفاعلية في مؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى توليها المناصب القيادية التي تؤثر في المجتمع؛ الأمر الذي يتطلب إزالة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تحول دون مشاركة المرأة السياسية بفاعلية وقوة، وأن تتخلص المرأة من القيود التي تضعها هي بنفسها أمام مشاركتها السياسية والعامة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

مما لا شك فيه أن أي حديث عن أوضاع المرأة في فلسطين منقوص إذا لم يُؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي العربي السائد بتراكماته الموروثة التي تؤسس لنظرة دونية للمرأة، كما أن الحديث عن أوضاع المرأة العربية هو بالضرورة جزء من الحديث المباشر أو غير المباشر عن أزمة المجتمع العربي، وحيث إن فلسطين جزء من العالم الثالث لها ما له من المعوقات لمشاركتها السياسية لكل من الرجل والمرأة على حد سواء، وقد أسهمت المرأة الفلسطينية منذ زمن بعيد وطويل في جميع مراحل العمل الوطني الفلسطيني منذ كانت فلسطين خاضعة للاحتلال البريطاني الذي تحول فيما بعد إلى انتداب، ثم الاحتلال الإسرائيلي وصولاً إلى بناء

السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م. لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **هل هناك أزمة مشاركة سياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة في قطاع غزة؟** ويتفرع عنه التساؤلات التالية :

1 – ما مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، وما أكثر هذه المستويات شيوعاً ؟

2 – إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير مستواها التعليمي (ثانوية عامة وما دون، جامعية، دراسات عليا) ؟

3 – إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، تبعاً لمتغير مكان سكنها (مدينة، قرية، مخيم)؟

4 – إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير حالتها الاجتماعية (متزوجة، آنسة، مطلقة، أرملة) ؟

5 – إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير متوسط الدخل الشهري لأسرتها (أقل من 400$، 401–700$، 701–1000$، أكثر من 1000$) ؟

6 – ما أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة ؟

أهداف الدراسة:

يُحاول هذا البحث تحقيق الأهداف التالية :

1 – تعرف أزمة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، ممثلة في معرفة مستويات هذه المشاركة، ومعرفة أكثرها شيوعاً لدى المرأة من خلال رصدها وتحليلها.

2– معرفة مدى الاختلاف في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغيرات الدراسة (المستوى التعليمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، متوسط الدخل الشهري لأسرتها).

3 – الكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، بما يسهم في وضع التوصيات والمقترحات التي تسهم في تفعيل هذه المشاركة وتنميتها حتى تتماثل وحجم التضحيات التي قدمتها، وما زالت تقدمها المرأة الفلسطينية من خلال اشتراكها المباشر في عملية التحرير الوطني الفلسطيني.

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي :

1 – الاهتمام بقضية أساسية في الحياة الإنسانية، وهي قضية المرأة وأزمة مشاركتها السياسية، لما لتلك القضية من أهمية في تدعيم عملية التنمية الوطنية الشاملة، واستكمال عملية التحرير الوطني الفلسطيني من خلال استثمار جهود وقدرات نصف المجتمع (المرأة).

2 – تقديم رؤية فكرية حول مجتمع يُعد مجهولاً لدى العديد من المتخصصين في علم الاجتماع بفعل توجيه الاهتمام نحو ما هو سياسي دون ربط ذلك بالقضايا التنموية الشاملة، وعدم تناول قضايا النوع الاجتماعي والتعامل معها بجدية تتماثل مع أهميتها في المجتمع، ولاسيما أن قضية مشاركة المرأة مرتبطة بشكل مباشر بحرية المواطن وحقوقه التي تعزز من مسؤوليته الاجتماعية، وكذلك هي قضية مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومدى مشاركة المواطن في صنع القرار ورسم السياسات العامة.

3 – لفت انتباه صناع القرار على المستوى الرسمي، ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات إلى ضرورة تنمية مشاركة المرأة في صنع القرار ورسم السياسات لما لذلك من أهمية في تنمية الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبيه كل من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته تجاه النهوض بمستوى الوعي السياسي بما يسهم في خلق المواطن الذي يعد عماد قوة الجسد السياسي وعافيته.

4 – يُعد تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتنميتها شكلاً من أشكال مراقبة الحكام؛ بما يساعد على إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر من العدل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة، كما تجعل المواطنين أكثر معرفة وإدراكاً ووعياً بمشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم.

حدود الدراسة :

1 – تقتصر هذه الدراسة على المرأة الفلسطينية العاملة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تسكن في محافظة غزة، أكبر محافظات قطاع غزة الخمس، وأكثرها سكاناً.

2 – تقتصر نتائج هذه الدراسة على ظروف إجرائها، والعينة التي طبقت عليها

خلال الفترة من شهر أكتوبر2012م إلى شهر يناير2013م (الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2012/2013م).

مصطلحات الدراسة:

1 – الأزمة:

هي موقف أو ظرف مفاجئ تنهار أمامه أنماط القدرات العادية للفرد والأسرة، ولا يمكن حله باستخدام سلوكيات معتادة، ويحتاج فيه العملاء إلى زمن يراوح بين 24 و 72 ساعة حتى يمكن الاستجابة له. ويمكن تعريفها أيضاً على أنها اضطراب في حالة مستقرة، وهي نقطة تحول جوهرية تؤدي إلى اضطراب أو تفكك في أنماط الأداء المعتاد لدى الشخص أو الأسرة. وهذا الاضطراب – أو خلل التوازن – عادة ما يكون حاداً لدرجة تستدعي التدخل السريع (parad&parad, 1990: 3-4).

2 – المشاركة السياسية:

هي "تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، وتستهدف بصورة أو بأخرى التأثير في عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، أو التأثير في القرارات الحكومية" (Verba, 1978: 46)، أو هي "تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها" (السيد عليوة ومنى محمود، 2000: 17). في حين يؤكد "يحيى الوزكاني" (2007) أن المشاركة السياسية للمرأة تعني تعزيز دورها في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، أو التأثير فيها، واختيار القادة السياسيين؛ إنها تعني أوسع مشاركة هادفة من جانب المرأة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وتسيير الشأن العام (يحيى الوزكاني، 2007: 34).

التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

"هي مجموع النشاطات السياسية التقليدية وغير التقليدية التي تشارك فيها المرأة الفلسطينية اهتماماً وممارسة؛ بهدف تعزيز دورها في إطار النظام السياسي الفلسطيني لضمان مساهمتها في عملية رسم السياسات العامة، وصنع القرارات

السياسية، أو التأثير فيها، واختيار القادة السياسيين المؤهلين لإنجاز مهام العمل الوطني الفلسطيني التحررية والتنموية.

3 – قطاع غزة:

هو شريط ضيق جنوب فلسطين، يشكل تقريباً 1,33% من مساحة فلسطين التاريخية، تبلغ مساحته 360 كم مربعاً؛ حيث يكون طوله 41 كم، أما عرضه فيراوح بين 5 و15 كم، يسمى بقطاع غزة نسبة لأكبر مدنه وهي غزة.

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة :

ويشمل المرأة الفلسطينية العاملة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمقيمة في محافظة غزة (المدينة، المخيم، القرية)، التابعة لقطاع غزة بحدوده المعروفة، بيت حانون شمالاً، ورفح جنوباً.

عينة الدراسة :

قام الباحث باختيار عينة قصدية طبقية، مكونة من (200) امرأة فلسطينية عاملة في محافظة غزة، موزعة على متغيرات الدراسة على نحو ما هو موضح في جدول (1):

جدول (1)
توزع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة

متغير السكن	متغير الحالة الاجتماعية				متغير متوسط الدخل الشهري				متغير المستوى الدراسي		
	متزوجة	آنسة	مطلقة	أرملة	أقل من $400	$400– $700	$700– $1000	أكثر من $1000	مادون الثانوية	جامعية	دراسات عليا
مدينة	51	32	13	7	25	51	23	4	7	86	10
مخيم	45	22	6	10	23	42	14	4	8	72	3
قرية	4	6	1	3	5	7	2	0	0	13	1
المجوع	100	60	20	20	53	100	39	8	15	171	14
الثقل النسبي	%50	%30	%10	%10	%26,5	%50	%19,5	%4	%7,5	%85,5	%7

أداة الدراسة :

تتمثل أداة الدراسة في إعداد استبانتين، وقد مر هذا الإعداد بالخطوات التالية :

1 – تحديد هدف كل استبانة.

2 – إعداد الاستبانتين في صورتهما الأولية.

3 – ضبط الاستبانتين من حيث صدقهما وثباتهما.

4 – الاستبانتان في صورتهما النهائية.

وحدد الباحث أن الهدف من الاستبانة الأولى هو قياس مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، في حين كان هدف الاستبانة الثانية معرفة أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الفلسطينية العاملة، وبعد أن أعد الباحث عملياً الاستبانتين، قام بدمجهما معاً تحت عنوانين مستقلين لكن بالمتغيرات نفسها؛ لذا أصبحت الاستبانة مكونة من ثلاثة أجزاء، شمل الجزء الأول البيانات العامة للمبحوث، وهو يمثل عملياً متغيرات الدراسة، أما الجزء الثاني فشمل الفقرات التي تقيس مستويات المشاركة السياسية الأربعة كما حددتها الدراسة، وهذا الجزء بمنزلة الاستبانة الأولى، أما الجزء الثالث فتناول الفقرات التي تدل على المعوقات الستة التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الفلسطينية، وهو يمثل عملياً الاستبانة الثانية.

وقد تكونت الأداة في صورتها الأولية في جزئها الأول من أربعة أسئلة حول (الحالة الاجتماعية للمبحوث، مكان سكنه، مستواه التعليمي، ومتوسط الدخل الشهري لأسرته)، في حين اشتمل الجزء الثاني (الاستبانة الأولى) على (40) فقرة، أما الجزء الثالث (الاستبانة الثانية) فقد اشتمل على (37) فقرة، وصيغت الاستبانتان وفقاً لمقياس الرتب الثلاثي؛ حيث توضع من خلاله الفقرة، ويأخذ درجة استجابة المبحوث عليها (نعم، إلى حد ما، لا)، وقد أعطيت لكل استجابة قيمة رقمية مرتبة تنازلياً من (2، 1، 0) على التوالي، علماً بأن الاستبانة الأولى تقيس الممارسة السياسية الفعلية للمرأة الفلسطينية العاملة، أما الاستبانة الثانية فهي تستطلع رأي عينة الدراسة حول المعوقات التي تواجه مشاركتها السياسية حتى نتعرف أكثرها شيوعاً، ومن ثم نبحث عن حلول لها.

ضبط أدوات الدراسة :

أ – صدق الأدوات:

لضبط أدوات الدراسة قبل تطبيقها، قام الباحث بحساب صدقها وثباتها من

خلال صدق المحكمين، حيث عرض الاستبانتين في صورتهما الأولية على عشرة محكمين من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تخصصات (علم الاجتماع، وعلم السياسة)، وحذفت كل فقرة من الاستبانتين لم يوافق عليها سبعة من المحكمين، إضافة إلى تعديل صياغة بعض الفقرات في ضوء رؤيتهم.

ب – ثبات الأدوات:

وللتأكد من ثبات الأدوات قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (50) امرأة فلسطينية عاملة، تمثل نسبياً عينة الدراسة؛ تبعاً لمتغيرات السكن، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومتوسط الدخل الشهري لأسرهن. ومن ثم استخدم الباحث معامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي بلغ (0,85) في الاستبانة الأولى (الجزء الثاني) المتعلق بقياس مستويات المشاركة السياسية، كما بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ (0,83) للاستبانة الثانية (الجزء الثالث) المتعلق باستطلاع رأي العينة حول المعوقات؛ الأمر الذي يدلل على درجة عالية من الثبات في الحالتين، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتائج الأدوات في حالة تطبيقها على عينة الدراسة.

الصورة النهائية لأدوات الدراسة :

بعد التأكد من صدق الأدوات وثباتها، تكونت الاستبانة الأولى في صورتها النهائية من (32) فقرة موزعة على مستويات المشاركة السياسية الأربعة، على نحو ما هو موضح في جدول (2)، في حين تكونت الاستبانة الثانية التي تمثل الجزء الثالث من الأداة من (30) فقرة موزعة على معوقات المشاركة السياسية الفاعلة وفقاً لجدول (3) .

جدول (2)
توزيع فقرات الاستبانة الأولى على أبعادها ومكوناتها

البعد العام	البعد الفرعي للاستبانة	الفقرات	المجموع	الوزن النسبي
مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة	النساء الممارسات للنشاط السياسي	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15.	15	%46,8
	النساء المهتمات بالعمل السياسي	16، 17، 18، 19، 20.	5	%15,6
	النساء الهامشيات في العمل السياسي	21، 22، 23، 24، 25.	5	%15,6
	النساء المتطرفات سياسياً	26، 27، 28، 29، 30، 31، 32.	7	%22
المجموع	(4) مستويات		32	%100

جدول (3)
توزيع فقرات الاستبانة الثانية على أبعادها ومكوناتها

البعد العام	البعد الفرعي للاستبانه	الفقرات	المجموع	الوزن النسبي
معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة	المعوقات القانونية	1، 2، 3، 4، 5.	5	%16,66
	المعوقات الاقتصادية	6، 7، 8، 9، 10.	5	%16,66
	المعوقات الاجتماعية والثقافية	11، 12، 13، 14، 15.	5	%16,66
	المعوقات السياسية	16، 17، 18، 19، 20.	5	%16,66
	المعوقات الدينية	21، 22، 23، 24، 25.	5	%16,66
	المعوقات الذاتية	26، 27، 28، 29، 30.	5	%16,66
المجموع	(6) معوقات		30	%100

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لأهميته في مثل هذا النوع من الدراسات المسحية (المسح بالعينة)؛ حيث يحاول هذا المنهج وصف طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بنيتها، وتعريف العلاقات بين مكوناتها؛ بحيث يستطيع الباحث التعامل مع هذه المعطيات ويصنفها ويحللها دون أي تدخل في مجرياتها.

نتائج الدراسة الميدانية: تفسيرها وتحليلها

في ضوء معالجة بيانات الدراسة إحصائياً، توصل الباحث إلى النتائج التالية :

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، ونصه: "**ما مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، وما أكثر هذه المستويات شيوعاً**" ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لمستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة وفقاً للمعطيات الميدانية، وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (4)
مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة

م	مستوى المشاركة السياسية	المتوسط العام	النسبة المئوية
1	مُمارسات النشاط السياسي	0,8993	%44,9
2	المهتمات بالعمل السياسي	1,277	%63,8
3	الهامشيات في العمل السياسي	0,68	%34
4	المتطرفات سياسياً	1,074	%53,7
	المتوسط العام والنسبة المئوية	0,9862	%49,1

يتضح من جدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لمستويات المشاركة السياسية قد بلغ (0,9862)، بنسبة مئوية مقدارها (49,1%)، وهي نسبة متدنية نسبياً إذا ما اعتبرنا أن الحد الافتراضي المقبول في هذه الدراسة هو (50%)؛ أي أن ما دون هذه النسبة يعتبر سلبياً، وما يتجاوزها يُعد إيجابياً؛ لذلك تعتبر مستويات المشاركة السياسية سلبية خاصةً إذا ما عرفنا أن هذه العينة قصدية طبقية تشمل النساء العاملات فقط، وهن في العادة ذوات مستوى تعليمي عالٍ مقارنةً بنظيراتهن من النساء الفلسطينيات غير العاملات، وهؤلاء يمثلن النسبة الغالبة من النساء الفلسطينيات، كما تتضح دلالات هذه النسبة حين تناول المتوسط الحسابي لتلك النساء المهتمات بالعمل السياسي وهن النسبة الكبرى من العينة؛ حيث بلغ متوسطهن الحسابي (1,277)، بنسبة مئوية مقدارها (63,8%)؛ الأمر الذي رفع من نسبة مستويات المشاركة بشكل عام، وتلاهن النساء المتطرفات سياسياً بمتوسط حسابي (1,074)، بنسبة مئوية مقدارها (53,7%)؛ أي أن غالبية النساء إما مهتمات بالعمل السياسي وإما متطرفات سياسياً؛ فنسبة النساء اللواتي يمارسن النشاط السياسي هي (44,9%)، بمتوسط حسابي مقداره (0,8993)، وهي نسبة مادون الحد الافتراضي المقبول (50%)؛ مما يدل على أن نسبة الممارسات للنشاط السياسي ليست بالعالية، خاصة أن هناك نسبة (34%) من العينة يقعن على هامش العمل السياسي؛ أي أنهن لا يكترثن مطلقاً للعمل السياسي، وهذه نسبة كبيرة بحكم طبيعة العينة المكونة من النساء العاملات وذوات المستوى التعليمي العالي.

وتدلل نتائج الدراسة على أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة ما زالت دون المطلوب، وهي بحاجة إلى تنمية وتعزيز حتى تتجاوز الحد الافتراضي المقبول كحد أدنى، بل تتجاوزه بكثير باعتبار أن المشاركة السياسية تمثل جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي؛ فهي التي تحدد الفارق بين الرعايا والمواطنين؛ لأن من "**يظن نفسه سيداً على جماعة من العبيد فهو أكثر منهم عبودية**"، خاصةً أن المشاركة السياسية ليست فعلاً مادياً فقط، بل هي قيم وعواطف وشعور بالانتماء وإرادة في التغيير، وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن، كما أن المشاركة السياسية – خاصةً في بُعد الممارسة – يجسد عملياً المناخ السياسي بأبعاده المادية والفكرية والاجتماعية والثقافية الذي يسود المجتمع، وكلما زادت المشاركة السياسية، كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، وذلك ما أكدته دراسة كل من (السيد عليوة ومنى محمود، 2000، وابراهيم أبراش، 2005) في دراستيهما حول المشاركة السياسية بشكل عام، وبما يشمل الذكور والإناث.

وجاءت نتائج هذه الدراسة الميدانية لتتفق مع نتائج دراسات سابقة، ولاسيما دراسة كل من "موسى اشتيوي وأمل داغستاني" (1997)، ودراسة "إصلاح جاد" (2002)، ودراسة "هالة مناع" (2005)، ودراسة "هداية شمعون" (2006)، ودراسة "رياض العيلة" (2007)، خاصة أن المجتمع الفلسطيني – بمجمل طبقاته وشرائحه وفئاته الاجتماعية والعمرية، بما فيها المرأة – يعاني عنف الاحتلال الإسرائيلي وتطرفه، إضافة إلى أن العنف الداخلي الذي تعانيه المرأة يجعلها تميل إلى التطرف في العمل السياسي؛ الأمر الذي يعلل النسبة المرتفعة نسبياً لمستوى المشاركة السياسية في بعدها المتطرف الذي بلغ (53,7%)، إضافة إلى المهتمات بالعمل السياسي، وهي الأعلى في مستويات المشاركة، وذلك نابع من اهتمام الشعب الفلسطيني بالعمل السياسي بحكم ارتباطه بقضية استقلاله وحريته التي مازال يسلبها الاحتلال الإسرائيلي، على أمل أن يكون العمل السياسي لصالح قضيتهم الوطنية وتحرير الوطن من نير الاحتلال، خاصة أن تحرير المرأة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الرجل والمجتمع بكامله.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تعد متدنية مقارنة مع حجمها ودورها

في العمل الوطني الفلسطيني ببعديه التحرري والتنموي الشامل؛ الأمر الذي يعكس تجذر قيم الاتباع والتسليم والبعد عن التفكير والتحليل العلمي، تلك القيم التي تتحكم فيها العاطفة وتعطل العقل، ويكون المطلوب فيها الانصياع والطاعة عوضاً عن التحرر والتمرد والتغيير، وهي مظاهر قد تكرست في حالتنا الفلسطينية عبر أدوات وعلاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد (أماني أبو رحمة، 2007)، كما أن هذه النتائج تُجسد عملياً النظرة الموروثة والمستقرة في الذاكرة الجمعية للمجتمع الفلسطيني كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية، والعادات والتقاليد الموروثة، والمشوهة، التي تتجدد يومياً في سياق عملية إنتاج التخلف في ظل الاحتلال الإسرائيلي الراهن، واشتداد الحصار الدولي الظالم على غزة براً وبحراً وجواً، وارتفاع نسبة البطالة إلى (80%)، خاصةً في السنوات الثلاث الأخيرة.

ثانياً – النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، ونصه: "**إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير مكان سكنها (مدينة، مخيم، قرية)**" ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث الإحصائي باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لمعرفة مدى دلالة الفروق بين عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن، وجدول (5) يوضح النتائج الميدانية للدراسة.

يتضح من جدول (5)، أن هناك فروقاً في مستوى المشاركة السياسية تعزى لمتغير السكن؛ حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة تساوي (3,842) على مستوى المهتمات بالعمل السياسي، كما كانت قيمة (ف) المحسوبة تساوي (4,242) على مستوى الهامشيات في العمل السياسي، وهي قيم أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى (0,05) في مستويات المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة تعزى لمتغير السكن، ولمعرفة اتجاه الفروق تبعاً لمتغير السكن، فقد استخدم اختبار شيفيه البعدي، والجدولان (6، 7) يوضحان النتائج.

جدول (5)
مستويات المشاركة السياسية لعينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن "مدينة، مخيم، قرية"

مستويات المشاركة	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ممارسات النشاط السياسي	بين المجوعات	0,106	2	0,053	0,262	0,770
	خلال المجموعات	39,965	197	0,203		
	المجموع	40,071	199	–		غير دال
المهتمات بالعمل السياسي	بين المجموعات	1,606	2	0,803	*3,842	0,023
	خلال المجموعات	41,169	197	0,209		
	المجموع	42,774	199	–		دال إحصائياً
الهامشيات في العمل السياسي	بين المجموعات	2,224	2	1,112	*4,292	0,015
	خلال المجموعات	51,056	197	0,259		
	المجموع	53,280	199	–		دال إحصائياً
المتطرفات سياسياً	بين المجموعات	0,160	2	0,080	0,537	0,700
	خلال المجموعات	44,025	197	0,223		
	المجموع	44,185	199	–		غير دال

جدول (6)
اتجاه الفروق على مستوى المهتمات بالعمل السياسي تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	مكان السكن	متوسط الدلالة	مستوى الدلالة
المدينة	المخيم	*0,1452	0,032
	القرية	*0,2859	0,029
المخيم	المدينة	*0,1452–	0,032
	القرية	0,1406	0,0288
القرية	المدينة	0,2859–	0,029
	المخيم	0,1406–	0,0288

جدول (7)
اتجاه الفروق على مستوى الهامشيات في العمل السياسي تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	مكان السكن	متوسط الدلالة	مستوى الدلالة
المدينة	المخيم	0,1678–*	0,027
	القرية	0,3422–*	0,019
المخيم	المدينة	0,1678–*	0,027
	القرية	0,1744–	0,237
القرية	المدينة	0,3422–*	0,019
	المخيم	0,1744	0,237

يتضح من جدول (6) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) على مستوى المهتمات بالعمل السياسي لصالح المرأة الفلسطينية العاملة التي تسكن المدينة مقارنة مع نظيراتها اللاتي يسكن المخيم والقرية؛ أي أن النساء اللواتي يسكن المدن مهتمات بالعمل السياسي أكثر من النساء اللواتي يسكن المخيمات والقرى، كما يوضح الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء اللواتي يسكن المخيم بالمقارنة مع اللواتي يسكن القرى، والعكس صحيح.

ويتضح من جدول (7) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) على مستوى الهامشيات في العمل السياسي لصالح النساء اللواتي يسكن المخيمات والقرى؛ أي أن النساء اللواتي يسكن القرى والمخيمات أكثر تهميشاً في العمل السياسي من النساء اللواتي يسكن المدن، وهي نتيجة طبيعية، ولاسيما أن كلاً من القرى والمخيمات الفلسطينية يمثل عملياً حالة البؤس والشقاء والحرمان الاجتماعي الاقتصادي، فضلاً عن سيطرة الثقافة الذكورية، والموروث الثقافي المتخلف الذي يحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة سواء العاملة أو غيرها، ولاسيما أن الخصائص الاجتماعية للفرد، ومن ضمنها المنطقة التي يسكنها، ذات تأثير لا يمكن إنكاره على المشاركة السياسية، وذلك وفقاً لرؤية "علي سعد" (1981: 212)، لذلك تتعدد وتختلف تدرجات المشاركة السياسية ومستوياتها من فرد إلى آخر، كل وفق ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن هذه النتيجة جاءت لتتفق مع دراسة كل من "السيد عليوة ومنى محمود" (2000: 26)، ودراسة

"عبد المنعم المشاط" (2003)، التي أكدت أن المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بنوعية المجتمع الذي تعيش فيه.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، ونصه: "**إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير حالتها الاجتماعية (متزوجة، آنسة، مطلقة، أرملة)**؟ للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث الإحصائي باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى دلالة الفروق بين عينة الدراسة على مستويات المشاركة السياسية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، وجدول (8) يوضح النتائج الميدانية للدراسة.

جدول (8)
مستويات المشاركة السياسية لعينة الدراسة وفقاً لمتغير حالتها الاجتماعية

مستويات المشاركة	المستوى التعليمي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
ممارسات النشاط السياسي	بين المجموعات	0,030	3	0,010	0,48	0,986 غير دالة
	داخل المجموعات	40,041	196	0,204		
	المجموع	40,071	199	–		
المهتمات بالعمل السياسي	بين المجموعات	0,241	3	0,080	0,371	0,77 غير دالة
	داخل المجموعات	42,533	196	0,217		
	المجموع	42,774	199	–		
الهامشيات في العمل السياسي	بين المجموعات	0,190	3	0,063	0,233	0,873 غبر دالة
	داخل المجموعات	53,090	196	0,271		
	المجموع	53,280	199	–		
المتطرفات سياسياً	بين المجموعات	0,343	3	0,114	0,512	0,675 غير دالة
	داخل المجموعات	43,841	196	0,224		
	المجموع	44,185	199	–		

يتضح من جدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات

المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة من النساء الفلسطينيات العاملات، وذلك تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوجة، آنسة، مطلقة، أرملة).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بتشابه الظروف التي تعيشها المرأة الفلسطينية وتماثلها سياسياً واجتماعياً وثقافياً، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية؛ الأمر الذي يؤكد أن مشاركة المرأة مرتبطة بقضية أكبر وأشمل وهي قضية التطور الحضاري والثقافي للشعوب، حيث تعكس صيغاً ملائمة للبيئة، التي تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية، كما تقول "سامية صالح" (1989)، ولا سيما أن المرأة تقدم وصفاً فريداً وشديد الخصوصية في المجتمع الفلسطيني، وذلك لدورها الريادي والطليعي في عملية التحرر الوطني بعيداً عن حالتها الاجتماعية التي لم تؤسس لوجود فروق في مستويات مشاركتها السياسية، باعتبار أن الظلم يشمل كل النساء، خاصة أن دور المرأة وما تقوم به يتأثر بنوعية المجتمع الذي تعيش فيه، وتاريخه النضالي، والحضارة التي عاش فيها، والثقافات والمعتقدات التي أثرت فيه، وذلك ما أكدته دراسة كل من "موسى اشيتوي وأمل داغستاني" (1997)، ودراسة "إصلاح جاد" (2003)، ودراسة "عبد المنعم المشاط" (2003)، ودراسة "هداية شمعون" (2006)، التي وضحت أن دور المرأة الفلسطينية مازال محصوراً بشكل رئيس داخل الأسرة، كما جاءت نتائج هذه الدراسة لتتقاطع مع نتائج دراسة "بندر العيسى" (2008) مع اختلاف الظروف السعودية عن الفلسطينية؛ الأمر الذي يؤكد وجود معوقات تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، وذلك ما سيتم تناوله لاحقاً.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع، ونصه: "**إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير متوسط الدخل الشهري لأسرتها (أقل من 400$، 401–700$، 701–1000$، أكثر من 1000$)**"؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الإحصائي تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى دلالة الفروق بين عينة الدراسة على مستويات المشاركة السياسية تبعاً لمتغير متوسط الدخل الشهري، وجدول (9) يوضح نتائج الدراسة الميدانية.

جدول (9)
مستويات المشاركة السياسية لعينة الدراسة تبعاً لمتغير متوسط الدخل الشهري لأسرهن

مستويات المشاركة	المستوى التعليمي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
ممارسات النشاط السياسي	بين المجموعات	0,257	3	0,860	0,421	0,738 غير دالة
	داخل المجموعات	39,814	196	0,203		
	المجموع	40,071	199	–		
المهتمات بالعمل السياسي	بين المجموعات	0,868	3	0,289	1,353	0,259 غير دالة
	داخل المجموعات	41,907	196	0,214		
	المجموع	42,774	199	–		
الهامشيات في العمل السياسي	بين المجموعات	0,938	3	0,313	1,171	0,322 غبر دالة
	داخل المجموعات	52,342	196	0,267		
	المجموع	53,280	199	–		
المتطرفات سياسياً	بين المجموعات	0,970	3	0,323	1,467	0,225 غير دالة
	داخل المجموعات	43,214	196	0,220		
	المجموع	44,185	199	–		

يتضح من جدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المشاركة السياسية لعينة الدراسة تبعاً لمتغير متوسط الدخل الشهري لأسرهن. ربما تعود أسباب هذه النتيجة إلى تشابه وتماثل في الظروف الحياتية لأبناء الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني الاحتلال الإسرائيلي المباشر، والحصار الدولي الظالم على قطاع غزة، وارتفاع نسبة البطالة إلى (80%) من القوى العاملة النشيطة، واستفحال الفقر، وغلاء المعيشة، وعدم وجود مداخيل مالية تسهم في تحسين ظروف الناس، إلى جانب الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على الشعب الفلسطيني قصفاً وتدميراً، إضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية وثقافية لا تساعد على تنمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ولاسيما أن هذه العملية تمثل سلوكاً مكتسباً، وليس سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية يتعلمها

الإنسان في أثناء حياته، وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع، وهذه المؤسسات لا تشجع المرأة على المشاركة السياسية؛ كونها عملية اجتماعية شاملة وكاملة، متعددة الجوانب والأبعاد، تحرر الإنسان – ولاسيما المرأة – من روابطه الأولية؛ روابط ما قبل الوطنية وما دونها، كالعائلة الممتدة، والعشيرة، والطائفة، والجماعة العرقية، وما إليها؛ لأن المشاركة السياسية تعبير عن قناعة وإيمان من المواطنين (والمرأة من ضمنهم) بأنهم جزء من النسق السياسي، لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته؛ وعليه فإن المشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية، ولا تنفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع.

وتتبدى التنشئة السياسية في المجتمع الفلسطيني في الفصل بين الناس على أساس النوع (الجنس)؛ بحيث تشجع الذكور وتحد من مشاركة النساء؛ الأمر الذي أصبح جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع الفلسطيني، هذه الثقافة ذات المضمون الذكوري، تؤكد أولوية الذكر على الأنثى، وترى في مشاركة المرأة نقيصة اجتماعية وإلى حد ما "دينية"، بحكم التأويل والتفسير الديني المشوه حول مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والسياسية بشكل عام، وهذه التأويلات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الموروث الثقافي للمجتمع العربي والفلسطيني تجاه المرأة، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأسرتها، ولاسيما أنه لا يوجد في المجتمع الفلسطيني حالة فرز طبقي اجتماعي حاد، وبشكل خاص في قطاع غزة المحدود المساحة جغرافياً (360كم^2) مع وجود كثافة سكانية عالية؛ حيث يُقدر عدد سكانه بمليون وستمائة ألف نسمة، نصفهم من الذكور، والنصف الآخر من الإناث.

خامساً – نتائج السؤال الخامس، ونصه: "**إلى أي مدى يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغير مستواها التعليمي (ثانوية عامة ومادون، جامعيات، دراسات عليا)**"؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الإحصائي تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى دلالة الفروق بين عينة الدراسة على مستوى المشاركة السياسية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وجدول (10) يبين نتائج الدراسة الميدانية.

جدول (10)
مستويات المشاركة السياسية لعينة الدراسة تبعاً لمتغير مستواها التعليمي (ما دون الثانوية العامة، جامعية، دراسات عليا)

مستويات المشاركة	المستوى التعليمي	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
ممارسات النشاط السياسي	بين المجموعات	0,121	2	0,061	0,299	0,742 غير دالة
	داخل المجموعات	39,950	197	0,203		
	المجموع	40,071	199	–		
المهتمات بالعمل السياسي	بين المجموعات	0,235	2	0,118	0,544	0,581 غير دالة
	داخل المجموعات	42,539	197	0,216		
	المجموع	42,771	199	–		
الهامشيات في العمل السياسي	بين المجموعات	0,144	2	0,072	0,267	0,766 غبر دالة
	داخل المجموعات	53,136	197	0,270		
	المجموع	53,280	199	–		
المتطرفات سياسياً	بين المجموعات	0,432	2	0,216	0,973	0,380 غير دالة
	داخل المجموعات	43,753	197	0,222		
	المجموع	44,185	199	–		

تشير نتائج جدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المشاركة السياسية لعينة الدراسة تبعاً لمتغير مستواها التعليمي، علماً بأن المستوى التعليمي متغير مهم جداً في تحديد مستوى المشاركة السياسية، وذلك ما أشارت إليه دراسة كل من "علي سعد" (1981)، ودراسة "السيد عليوة ومنى محمود" (2000)، ودراسة "إبراهيم أبراش" (2005)، خاصة أن التعليم يعد أحد المؤشرات والمعايير التنموية، ويجسد طموح الشعوب التي تفتقر إلى الموارد المادية، وتعتمد في نمائها على مواردها البشرية، كنوع من التعويض عن فقدانها للموارد المادية؛ فالموارد البشرية المحققة وذات الكفاءة العالية، والقادرة على استثمار ما لديها من إمكانات معرفية وعلمية، هي القادرة على إحراز التنمية في

مجتمعاتها لصالح شعوبها، ومن ثم كلما ارتفع المستوى التعليمي، زادت المشاركة السياسية.

فبالعلم تواجه الشعوب الفقيرة فقرها وتخلفها، ونحن أمام عينة من المرأة الفلسطينية العاملة، تمثل النساء الجامعيات والدراسات العليا نسبة (92,5%) من المجموع الكلي، في حين أن نسبة من يحملن شهادة الثانوية العامة وما دون هي فقط (7,5%)، ومن ثم فالغالبية العظمى من هؤلاء النساء متعلمات تعليماً عالياً؛ مما انعكس على عدم وجود فروق في مستويات مشاركتهن السياسية تبعاً لمستوياتهن التعليمية، خاصة أن الشعب الفلسطيني بعد نكبته الكبرى عام 1948م، توجه للعلم والتعليم ليجد فيه ما يعوضه عن التشرد والحرمان والتشتت وضياع الوطن، واتخذ من التعليم وسيلة لمواجهة صعاب حياته والانتصار به على ما يواجهه من عراقيل ومعوقات حياتية من ناحية، وسلاحاً جباراً يواجه به الاحتلال الجاثم على أرضه من ناحية أخرى؛ مما جعل من هذا العلم مفتاح الفرج والتحرر والاستقلال الوطني. كما اعتبر الشعب الفلسطيني بكل مكوناته الاجتماعية أن العلم هو السلاح الأمضى في مواجهة الفقر والحرمان والجوع، واعتمد الشعب الفلسطيني برجاله ونسائه على العلم في صيانة هويته الوطنية والثقافية المستقلة، والحفاظ عليها في مواجهة المؤامرات التي حيكت ضده؛ لذلك يبقى العلم نوراً، والحصول عليه حقاً وواجباً إنسانياً لكل الناس.

وإذا كان التعليم حقاً، فإن المشاركة السياسية تجسد مفهومي الحق والحرية، باعتبار أن الفرد من الجنسين، هو الأساس الطبيعي للمجتمع المدني، والمواطن من الجنسين أيضاً، هو الأساس السياسي، المدني، للدولة الحديثة؛ الدولة الوطنية الديمقراطية، مع استثناء الحالة الفلسطينية التي لا تتمتع عملياً بوجود دولة، والشعب الفلسطيني بكل مكوناته، من الرجال والنساء، يسعى إلى إقامة هذه الدولة المستقلة، لذا تعد المشاركة السياسية ضرورة وطنية لما لها من دور في تنمية الوعي السياسي للرجال والنساء، وتغني ثقافتهم السياسية، وتحفزهم على تحمل مسؤولياتهم الوطنية والمجتمعية، وتعزز حيوية المجتمع وتزيد نشاطه المنتج والمبدع لصالح الشعب بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية. كما أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ترسخ مفهوم المواطنة لديها، وتعزز منح ولائها لوطنها وسلطتها

الوطنية؛ الأمر الذي يقود إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، بحكم ما تؤديه المشاركة السياسية في ترسيخ وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع، وتعزيز الوحدة الوطنية، ولاسيما بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة؛ فالمشاركة السياسية للمرأة فيها إغناء وإثراء للفكر والحياة، وتبادل للخبرات والتجارب بما يفيد المرأة والرجل والمجتمع ككل؛ لأن المشاركة السياسية توحد الفكر السياسي الجماعي للجماهير؛ حيث تسهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود لمساعدة السلطة والقوى الاجتماعية الفاعلة في توحيد طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق الهدف المشترك، وفي الحالة الفلسطينية يتجسد الهدف المشترك في إنجاز عملية التحرر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة وفق رؤية تنموية مستدامة ببعدها الإنساني العادل؛ لما لهذه المهمة من آثار وتداعيات اجتماعية وثقافية مهمة على حياة المجتمع، تجاه تغيير سلوكيات المواطنين وثقافتهم نحو تعميق الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والتخلص من الموروث الثقافي المتخلف، المغلق والمنغلق على ذاته، والذي يحارب أي عملية تكفل المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة والسياسية.

سادساً – النتائج المتعلقة بالسؤال السادس، ونصه: "**ما أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة**" ؟.

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على الاستبانة المعدة لذلك خصيصاً، والتي تناولت ستة أنواع من المعوقات لتقيس أيها أكثر شيوعاً وتأثيراً في الواقع الفلسطيني، ولاسيما أنها معوقات دائمة في كل المجالات، وهدفنا الرئيس يتمثل في معرفة نسبتها؛ أي أننا لا نحاول بحث أسباب عدم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، بقدر ما نحاول القيام بدراسة تطبيقية لهذه المعوقات بهدف تعرف الثقل النسبي لكل منها في المجتمع الفلسطيني، ومن ثم لا تعني هذه الدراسة إبداع معوقات جديدة غير تلك التي حددها المعهد العربي لحقوق الإنسان؛ وذلك حتى يتسنى – فيما بعد – وضع توصيات ومقترحات لتجاوزها، وكانت نتائج الدراسة الميدانية على نحو ما يوضحها جدول (11).

جدول (11)
معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	الذاتية	1,3830	%69,1
2	الدينية	1,2870	%64,3
3	السياسية	1,2380	%61,9
4	الاجتماعية والثقافية	1,1770	%58,8
5	الاقتصادية	0,9850	%49,2
6	القانونية	0,7970	%39,8
7	المتوسط العام	1,1445	%57,2

يتضح من الجدول السابق (11)، أن المتوسط الحسابي للمتوسط العام لمعوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية قد بلغ (1,1445)، بنسبة مئوية مقدارها (57,2%)؛ أي أن هذه النسبة من عينة الدراسة ترى في المعوقات المذكورة ما يقلل من المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الفلسطينية العاملة بشكل عام؛ الأمر الذي يدلل، على أن هذه المعوقات مازالت ذات تأثير كبير في المجتمع الفلسطيني، علماً بأن أهم المعوقات كانت المعوقات الذاتية التي بلغ متوسطها الحسابي (1,3830)، بنسبة مئوية مقدارها (69,1%)؛ أي أن هذه النسبة من عينة الدراسة ترى أن المعوقات الذاتية هي أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الفلسطينية، يليها المعوقات الدينية بمتوسط حسابي (1,2870)، بنسبة مئوية مقدارها (64,3%)، وجاءت في الموقع الثالث المعوقات السياسية بمتوسط حسابي (1,2380)، وبنسبة مئوية مقدارها (61,9%)، وشغل الموقع الرابع في أولوية المعوقات الجانب الاجتماعي والثقافي بمتوسط حسابي، مقداره (1,1770)، بنسبة مئوية (58,8%)، أما المعوق الاقتصادي فقد بلغ متوسطه الحسابي (0,9850)، بنسبة مئوية مقدارها (49,2%)، في حين كانت المعوقات القانونية الأقل تأثيراً بمتوسط حسابي (0,07970)، بنسبة مئوية مقدارها (39,8%).

ويرى الباحث أن نتائج الدراسة الميدانية جاءت لتؤكد صحة الرؤية التي توصل إليها من قبل المعهد العربي لحقوق الإنسان ولاسيما في ندوته التي عقدها

بعمان بين 3 أيار و2 حزيران 2003، تحت عنوان "**المرأة والمشاركة السياسية: واقعها وآفاقها**"، والتي اعتمد الباحث عليها في وضع المعوقات محاولاً تقنينها وتطبيقها على الواقع الفلسطيني؛ ليرى كيف تتبدى هذه المعوقات فلسطينياً، خاصةً أن هذه الندوة قد أكدت العديد من المعوقات ولاسيما الذاتية التي تعود إلى عدم اكتراث النساء لأهمية دورهن السياسي كنتيجة للتربية الأسرية والمدرسية التي يتلقينها من الصغر، وارتفاع نسبة الأمية القانونية؛ حيث إن القوانين الفلسطينية بعمومها وتفاصيلها تؤكد المشاركة السياسية للمرأة وتشجعها عليها، وآخرها نظام "الكوتا" أو نظام "الحصة" الذي يلزم القوائم الانتخابية أن يكون الرقم (3)، (6)، (9)، (12)... إلخ، من قوائمهم خاص بالمرأة؛ أي أن تكون حصة المرأة ثلث المرشحين وفق الترتيب السابق، إلا إذا أرادت بعض اللوائح وضع المرأة في موقع أقرب من الرقم (3)، فيكون مثلاً: (1) أو (2)، فلا مانع من ذلك، وكان هذا القانون قد أقره المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2005م، لضمان مشاركة المرأة الفلسطينية في السلطة التشريعية بفاعلية أكثر من دورته السابقة (1996–2006)، لتنسجم إلى حد ما مع دورها الوطني التاريخي، إلا أن المرأة الفلسطينية مازالت لا تتعامل مع المشاركة السياسية كقضية مجتمعية عامة؛ الأمر الذي يمثل قصوراً في إدراكها ووعيها الذاتي الذي لا يمكن فهمه بعيداً عن السياق البنيوي الكلي للمجتمع الفلسطيني في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وكلها معوقات مترابط بعضها ببعض لتشكل نسيجاً عنكبوتياً يطوق وعي المرأة ومدركاتها، ومن ثم لا تتاح لها الفرصة الكاملة في المشاركة السياسية أسوةً بالرجل الفلسطيني.

كما جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد ضعف الثقافة السياسية عند النساء، وتواصل مظاهر التمييز وانتشار العشائرية والقبلية التي تحد من التمتع بحق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، إلى جانب انتشار النظرة "الاستخدامية" و"الاستعمالية" لها في الانتخابات، ومحاولة استنفارها حتى تصوت للرجال وليس للنساء، أو حتى تمنع من التعبير عن قناعاتها، ولاسيما في ظل انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة على المستويات المختلفة بدءاً من الأسرة وصولاً إلى الفضاء السياسي، إضافة إلى وجود الاحتلال العسكري الإسرائيلي، واستمرار الصراع العنيف معه، المتلازم ـ مع الأسف ـ مع الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني؛ الأمر الذي لا يوفر المناخ والبيئة المناسبة للمرأة حتى تشارك بفعالية في العمل السياسي، يضاف إلى ذلك سيادة خطاب الأولويات بمفهومه الخاطئ الذي يضع حقوق النساء واحتياجاتهن في أدنى سلم تلك الأولويات مقارنة بالقضايا الوطنية العامة، مع أنها

قضايا تتعلق بالحرية والاستقلال، وهما مفهومان لا يتجزأان، ولا يقبلان القسمة؛ فالحرية والاستقلال للجميع، رجالاً ونساءً.

وأكدت نتائج الدراسة الميدانية أن جهل النساء بالقوانين الفلسطينية ذات البعد السياسي يعوق مشاركتهن السياسية بفاعلية تتماثل مع حجمهن ودورهن في المجتمع، وذلك بنسبة (75%)، إلى جانب تدني وعيهن السياسي بنسبة (73%)، في حين أن عدم إيمان المرأة الفلسطينية وعدم قناعتها بالعمل السياسي كان أحد المعوقات لمشاركتها السياسية بنسبة (71%)، إلى جانب أن عدم ثقة النساء بعضهن في قدرات بعض يشكل معوقاً إضافياً لمشاركتها السياسية بنسبة (71%)، أما على المستوى الديني، فمثل التفسير الخاطئ للدين عائقاً للمشاركة السياسية بنسبة (76%). إلى جانب أن استخدام الدين بشكل خاطئ لصالح الرجال يعوق مشاركة المرأة السياسية بنسبة (72%). وعلى المستوى السياسي، فإن عدم توافر الحريات وضمانتها في المجتمع الفلسطيني، وانتشار القبلية والعشائرية معوقان يحولان دون مشاركة المرأة السياسية بنسبة (66%)، إضافة إلى كثرة الميليشيات العسكرية الفلسطينية التي تعوق مشاركة المرأة بنسبة (65%)، إلى جانب هيمنة الأحزاب السياسية على العمل السياسي.

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فقد مثل ضعف الثقافة السياسية والمدنية لدى المرأة الفلسطينية عائقاً لمشاركتها السياسية بنسبة (74%)، في حين مثل النظام الاجتماعي الأبوي السائد في المجتمع الفلسطيني عائقاً أمام المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الفلسطينية بنسبة (62%)، إلى جانب العادات والتقاليد، والثقافة الاجتماعية السائدة التي تحدد دور المرأة في الإنجاب والتربية، ومن ثم فهي لا تشجع مشاركتها السياسية، وذلك ما تدعمه الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني بنسبة (65%). وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية ولاسيما تلك المتعلقة بانتشار الفقر وتأنيثه، فقد ارتبط بضعف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاحتلال بوصفه معوقاً لمشاركة المرأة السياسية بنسبة (62%)، إلى جانب أن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف النساء المتعلمات، وانتشار الفقر في المجتمع الفلسطيني شكلا عاملين مهمين في إعاقة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بنسبة (56%). إضافة إلى أن القيادة السياسية الحالية للشعب الفلسطيني لا تُشرع ولا تسن القوانين استناداً إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادر عن المجلس الوطني في 15/11/1988؛ مما يعوق مشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً بنسبة

(46%)، وهي أقل النسب، باعتبار أن المعوقات القانونية – كما أوضحت الدراسة – هي أقل المعوقات تأثيراً على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

الخلاصة العامة للدراسة:

تبين للباحث من خلال الدراسة النظرية والتحليلية لبيانات العينة المدروسة، عدد من الخلاصات العامة المتعلقة بأزمة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة: مستوياتها والمعوقات التي تواجهها، ويمكن تناولها على النحو التالي:

1 – بلغ المتوسط العام لمستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة نسبة (49,1%)، وهي نسبة لا تصل إلى الحد الافتراضي المقبول وهو (50%)؛ مما يجعل مستويات المشاركة السياسية متدنية نسبياً، في حين تجاوزت نسبة المهتمات بالعمل السياسي (63,8%)، والمتطرفات سياسياً (53,7%)، وهما نسبتان تتجاوزان الحد الافتراضي المقبول، أما نسبة الهامشيات في العمل السياسي فهي عالية جداً مقارنة مع طبيعة العينة؛ حيث بلغت نسبة تلك الفئة (34%)، وهي نسبة تؤثر على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة، أما المستوى الأهم في المستويات الأربعة – ألا وهو الممارسات للنشاط السياسي – فكانت نسبته (44,9%)، وهو ما دون الحد الافتراضي المقبول.

2 – جاءت نتائج الدراسة لتؤكد صحة بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بوجود فروق في مستويات المشاركة السياسية تبعاً لمتغير السكن؛ حيث كان هناك فروق لصالح النساء اللواتي يسكن المدينة مقارنة مع نظيراتهن اللواتي يسكن المخيمات والقرى على مستوى المهتمات بالعمل السياسي، وتأكدت هذه النتائج من خلال وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح النساء اللواتي يسكن في المخيمات والقرى مقارنة مع اللواتي يسكن المدن فيما يتعلق بالهامشيات في العمل السياسي؛ أي أن النساء اللواتي يهتممن بالعمل السياسي في المدن أكثر من اهتمام النساء اللواتي يسكن المخيمات والقرى، أما النساء الهامشيات في العمل السياسي فهن في المخيمات والقرى أكثر من المدن.

3 – عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة تبعاً لمتغيرات (المستوى التعليمي، ومتوسط الدخل الشهري، والحالة الاجتماعية)؛ وذلك ربما لتشابه ظروف المرأة وتماثلها على

المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ثم كان لهذه المتغيرات الغلبة على المتغيرات الأخرى المذكورة في الدراسة.

4 – أكدت نتائج الدراسة صحة المقاربة التي حددها المعهد العربي لحقوق الإنسان في مؤتمره المنعقد في عمان بين 3 أيار و2 حزيران عام 2003، حول المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العربية؛ حيث تجسدت هذه المعوقات في الواقع الفلسطيني بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العربي على الصورة التالية : بلغت نسبة المعوقات الذاتية الأعلى بواقع (69,1%)، تلاها المعوقات الدينية بنسبة مئوية مقدارها (64,3%)، والمعوقات السياسية بنسبة (61,9%)، أما المعوقات الاجتماعية الثقافية فكانت نسبتها (58,8%)، مقابل نسبة (49,2%) للمعوقات الاقتصادية، و(39,8%) للمعوقات القانونية؛ الأمر الذي يؤكد أهمية وعي المرأة لدورها السياسي في المجتمع، إضافة إلى أهمية الدين وتفسيره وتأويله الصحيح بما يخدم قضايا المجتمع التحريرية والتنموية ويعزز من مشاركة المرأة السياسية، إضافة إلى أهمية العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية، التي تسهم في تنمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

إن ما سبق من خلاصة يؤكد أن هناك أزمة في مشاركة المرأة الفلسطينية العاملة، وأن المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة هي معوقات عامة لكنها تتبدى في كل مجتمع وفقاً لخصوصيته، مع أن الخاص لا يلغي العام، بل يعززه ويغنيه ويثريه، في حين أن العام يمكن الاستفادة منه كدليل ومرشد لفهم الخاص بكل تمظهراته الفريدة والاستثنائية التي تعزز العام، باعتبار أن الاستثناء لا يلغي القاعدة بقدر ما يعززها، مما يؤكد صحة المقولة الجدلية التي تتحدث عن العام والخاص والفريد.

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

على ضوء الخلاصة النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، يوصي الباحث بالتالي:

1 – استناداً إلى وجود التشريعات والقوانين التي تضمن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، يجب توحيد نظام الانتخابات الفلسطيني ليشمل كل المؤسسات الفلسطينية، (المجلس الوطني، المجلس التشريعي، البلديات، النقابات، الاتحادات الشعبية)؛ بحيث يضمن مشاركة المرأة الفلسطينية بشكل ينصف دورها في العمل الوطني، وإيجاد الوسائل المتنوعة لتفسير وتوضيح القوانين الفلسطينية الخاصة

بمشاركة المرأة السياسية، من خلال حملات وطنية لتوعية المجتمع الفلسطيني، وتوعية المرأة الفلسطينية بأهمية مشاركتها السياسية؛ لما لذلك من دور في تعزيز انتمائها الوطني، باعتبار المشاركة السياسية جزءاً من الواجب الوطني.

2 – يجب أن تؤدي الأحزاب والحركات والقوى السياسية دوراً تعبوياً لصالح تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، واعتبار نسبة تمثيل المرأة في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب معياراً لمدى ديمقراطيتها، حتى تتيح المجال أمام المرأة للتعبير عن آمالها، وطموحاتها، ورأيها في قضاياها ومشكلاتها، إلى جانب قضايا ومشكلات شعبها الوطنية التحررية والتنموية، ومن ثم تصبح شريكاً مساوياً للرجل في رسم السياسات وصناعة القرارات السياسية الوطنية.

3 – يجب العمل على تقليل نسبة المتطرفات سياسياً، وتقليل نسبة الهامشيات في العمل السياسي، وتحويل المهتمات بالعمل السياسي إلى ممارسات للنشاط السياسي؛ باعتبار أن هذا المستوى في المشاركة السياسية هو الأهم، وذلك يستلزم الدعم من كل طبقات الشعب الفلسطيني وشرائحه وفئاته ومكوناته السياسية.

4 – يجب مراقبة الخطاب الديني الموجه للشعب الفلسطيني، وصياغته بما ينصف المرأة ويساويها مع الرجل استناداً إلى روحية الدين الإسلامي الحنيف الذي يصون الحقوق ويحدد الواجبات لكلا الجنسين، وبما يسهم في محاربة النزعة الذكورية في الثقافة الفلسطينية لصالح تكريس ثقافة ديمقراطية ومدنية بمضمون إنساني شفاف، تصون إنسانية الإنسان وكرامته، وتعزز مبدأ المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال محاربة العادات والتقاليد المحافظة والمغلقة المتخلفة التي لا تنسجم مع روح العصر، وتعوق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حتى تسهم هذه المرأة بفاعلية أكبر في العملية الوطنية الفلسطينية ببعديها الاستقلالي والتنموي.

5 – يجب محاربة ثقافة العنف، وثقافة الإقصاء الداخلية الفلسطينية، التي هي من إفرازات الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، وتحريم الدم الفلسطيني بما يعزز وحدة النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الوطنية بوصفها أهم وسيلة في مواجهة عنف الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى وضع حد للعمل الفوضوي الذي تمارسه الميلشيات العسكرية، لصالح العمل الوطني المنظم، بما يصون النظام السياسي التعددي الديمقراطي، الذي يقوم على مبدأ التداول السلمي

للسلطة بعيداً عن عقلية التعصب الحزبية والعشائرية القبلية، وذلك من خلال نشر الثقافة الديمقراطية واعتبارها نمطاً وأسلوب حياة تسهم في تكريسه كل المؤسسات ولاسيما مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

6 – يجب إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي يعانيها الشعب الفلسطيني؛ لما لذلك من انعكاسات إيجابية على إمكانية تأمين المتطلبات والاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني مثل: الغذاء، والكساء، والمسكن الملائم، والصحة، والتعليم، وفرص العمل، وحرية التعبير، وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان الفلسطيني، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة السياسية والعامة داخل وطنه، ويدعم من ثم المشاركة السياسية للجميع، بمن في ذلك المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

المراجع :

إبراهيم أبراش (2005). **علم الاجتماع السياسي**. فلسطين: غزة، مكتبة ومطبعة دار المنارة.

أحمد عاطف فؤاد (1995). **علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

إصلاح جاد (2002). **الوضع الراهن: المرأة والسياسة**. رام الله: معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت.

أماني أبو رحمة (2007): **المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية والتنموية**. أجراس العودة، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية. www.ajras.org

بندر بن حمد العيسى (2008). المشاركة السياسية للمرأة السعودية من وجهة نظر المواطنين: دراسة على عينة من مدينتي الرياض وجدة. الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

جاسم الصغير(2009). **المرأة العراقية والمشاركة السياسية في الممارسات الديمقراطية**. http://www.mowatinat.org/articles/index.phb?news=1300

رياض العيلة (2007). واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة: (قطاع غزة نموذجاً)، نابلس، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**، المجلد (21)، العدد (1): (309–348)، جامعة النجاح.

سامية خضر صالح (1989). **المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي**. الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة: الصدر لخدمات الطباعة.

السيد عليوة، ومنى محمود (2000). **المشاركة السياسية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

شكري عبد المجيد صابر (2002). **الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية: دراسة ميدانية على عينة ممثلة للأداء المهني في قطاع غزة**. غزة: مركز شؤون المرأة.

صوت المجتمع (2005). أسباب انخفاض المشاركة السياسية في المجالس البلدية والمحلية. غزة: قسم الدراسات والأبحاث، مؤسسة صوت المجتمع.

عبد المنعم المشاط (2003). **المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين (1981–2002)** www.newegypt.com

علي إسماعيل سعد (1981). **قضايا علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: في علم الاجتماع السياسي (4)، دار المعرفة الجامعية.

المركز المصري لحقوق المرأة (1996). **المرأة والحياة السياسية**. القاهرة: الكتاب الخامس.

المعهد العربي لحقوق الإنسان (2003). مؤتمر حول مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية، عمان، من 31 مايو – 2 حزيران، المعهد العربي لحقوق الإنسان.

موسى شتيوي، وأمل داغستاني (1997). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

ناصر نصار (2004). وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على المشاركة السياسية في الوطن العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، رام الله: جامعة القدس، أبو ديس.

نجوى وصفي أبو زعنونة (1999). بعض سمات الشخصية لدى المرأة الفلسطينية العاملة في المجال السياسي: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية التربية، جامعة الأزهر.

هالة مناع (2006). **مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة: تحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي**. غزة: مركز شؤون المرأة.

هاني حسن عودة (2012). الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. غزة: مؤتمر المرأة الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.

هداية شمعون (إشراف نادر سعيد) (2006). **النساء والمشاركة السياسية بين المعوقات والإمكانات المتاحة**. غزة: مركز شؤون المرأة.

هشام محمد علي (2008). المشاركة السياسية بين عقلية المرشح وواقع الناخب، الحوار المتمدن، العدد (2388). http://www.ahewar.org/debat/show.art/asp?aid = 145358

يحيى الوزكاني (2007). **المشاركة السياسية للمرأة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان**، الرباط، المغرب، المركز التقدمي لأبحاث ودراسات مساواة المرأة.

Chisanga, B, (2003). Community participation and status of women developing countries.The case of community services provision in Zambia , *Journal of Social Work Research and Evaluation:* 83-94.

parad, H&. parad, L. (1990). Crisis intervention Book2: The practitioners Sourcebook for Brief Therapy (Milwaukee: Family Service America.

Schwarz, L, (2005). Palestinian women resistance , *Workers Liberty Magazine* .www.workerliberty.org/onode/3915

Verbã S, & Nie, N& Kim, J, (1978). *Participation and political equality*. Cambridge University , Cambridge.

قدم في: مايو 2013

أجيز في: سبتمبر 2013

The Crisis of Working Palestinian Women's Political Participation (Current Levels and Constraints) An Empirical Study on a Sample of Women Working in the Gaza Strip

Emran Ali Elian*

This study aims at identifying the status of Palestinian women who participate in political life in the Gaza Strip. It seeks to determine the levels of such participation and mark the obstacles that impede it. To achieve this, the researcher has designed a questionnaire to collect data. After checking the research instruments' validity and reliability , the researcher applied them on a sample of (200) working women in the Gaza governorate. The study came to the conclusion that the overall level of women's participation in the political process is poor estimated at (49.1%); whereas the percentage of women who encourage political extremism has reached (63.8%). In contrast, the ratio of women interested in political actions has reached (53.7%); the number of activists counted for(44.9%), and the politically marginalized counted for (34%). The study further concluded that no statiscally-significant differences in levels of political participation were noted when considering the educational level of participants, their social status, or monthly income. Conversely, statisically significant differences were spotted in favor of city female dwellers on the scale of women interested in political activism, and statisically significant differences in favour of women who dwell in camps and villages when

* Dept. of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Al-Aqsa University - Gaza - Palestine.

considering the marginalized. Furthermore, the study has concluded that divorced women , educated women and women affiliated to political parties were the ones more engaged in political actions. The study's findings have shown that constraints varied from 'personal constraints' accounting for 69.1%, religious constraints estimated at 64.3 %, political constraints 61.9 %, social and cultural constraints at 58.3%, economic constraints 49.2 %, and legal constraints accounting for 39.8%.

Keywords:

Crisis, Political Participation For Women, Working Woman, Levels, Constraints.